الأمم المتحدة

A/59/403

الجمعية العامة

Distr.: General
5 October 2004
Arabic
Original: English

الدورة التاسعة والخمسون

البند ١٠٥ (ب) من جدول الأعمال

مسائل حقوق الإنسان: مسائل حقوق الإنسان، بما في ذلك النُهُج البديلة لتحسين التمتع الفعلي بحقوق الإنسان والحريات الأساسية

المركز دون الإقليمي لحقوق الإنسان والديمقراطية في وسط أفريقيا

تقرير الأمين العام

موجز

رحبت الجمعية العامة، في قرارها ١٧٦/٥٨ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، بأنشطة المركز دون الإقليمي لحقوق الإنسان والديمقراطية في وسط أفريقيا في ياوندي ولاحظت الجمعية مع الارتياح الدعم الذي قدمه البلد المضيف من أجل إنشاء المركز. وطلبت إلى الأمين العام ومفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان مواصلة تقديم مساعدتهما الكاملة للمركز كيما يؤدي أعماله على نحو سليم. وطلب القرار إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا إلى الجمعية في دورتها التاسعة والخمسين.

يُقدِّم هذا التقرير لمحة عامة عن الأنشطة التي يقوم بها المركز كمساهمة في الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لتعزيز مبادئ وقيّم حقوق الإنسان والديمقراطية في المنطقة دون الإقليمية بوسط أفريقيا، وأهم التطورات التي طرأت منذ تموز/يوليه ٢٠٠١، تاريخ آخر تقرير قُدِّم إلى الجمعية العامة (A/56/36/Add.1).

* قُدِّم هذا التقرير متأخرا لإيراد معلومات مستكملة عن الموضوع.

221004 151004 04-53635 (A)
0453635

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
أولا – معلومات أساسية	١-٣	٣
ثانيا – تعزيز هيكل المركز	٤-١٤	٣
ألف – تكوين المركز	٤-٦	٣
باء – هيكل المركز	٧-١٠	٤
جيم – تعزيز وحدة التوثيق	١١-١٤	٥
ثالثا – الشركاء	١٥-٢٢	٦
ألف – التعاون مع الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والاتحاد الأفريقي	١٥-١٨	٦
باء – التعاون مع وكالات الأمم المتحدة	١٩-٢٢	٧
رابعا – الأنشطة التي اضطلع بها المركز في الفترة من تموز/يوليه ٢٠٠١ إلى تموز/يوليه ٢٠٠٤	٢٣-٤٥	٨
ألف – أنشطة حقوق الإنسان	٢٣-٣٣	٨
باء – الأنشطة المتعلقة بالديمقراطية	٣٤-٤٥	١٤
خامسا – الاستنتاج	٤٦-٤٧	١٧

أولا – معلومات أساسية

١ – أُنشيء المركز دون الإقليمي لحقوق الإنسان والديمقراطية في وسط أفريقيا في عام ٢٠٠١ بموجب قرار الجمعية العامة ٥٥/٥٤ ألف المؤرخ ١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، بناء على طلب الدول الأعضاء في الجماعة الإقتصادية لدول وسط أفريقيا. ويعمل المركز تحت رعاية مفوضية حقوق الإنسان.

٢ – ويهدف المركز إلى المساهمة في تعزيز القدرات في مجال ترويج حقوق الإنسان وحمايتها وتقديم الدعم لانشاء و/أو تعزيز المؤسسات الوطنية. ويجاهد المركز أيضا للمساهمة في تطوير ثقافة حقوق الإنسان والديمقراطية في وسط أفريقيا لمنع نشوب الصراعات ولتعزيز السلام المستدام والتنمية.

٣ – وللوفاء بولايته، يقدم المركز المشورة والمساعدة التقنية إلى الحكومات والمجتمع المدني ويدير برامج وينظم حلقات عمل بشأن المسائل التي تقع في نطاق ولايته. ويساعد المركز مختلف الشركاء على الصعيدين الوطني ودون الإقليمي في تعزيز القدرات في مجالي حقوق الإنسان والديمقراطية. وفي هذا الصدد، وضع المركز برنامج تدريب داخلي للطلاب المتخرجين والمنظمات غير الحكومية المعنية بحقوق الإنسان من منطقة وسط أفريقيا دون الإقليمية.

ثانيا – تعزيز هيكل المركز

ألف – تكوين المركز

٤ – أصبح المركز يعمل بصورة كاملة في آذار/مارس ٢٠٠١. وفي حزيران/يونيه ٢٠٠٢، افتتح المفوض السامي لحقوق الإنسان رسميا المركز أثناء انعقاد مؤتمر لوزراء العدل ورؤساء المحاكم العليا في المنطقة بشأن الإبلاغ عن حقوق الإنسان، استضافه المركز ونظمّه.

٥ – وقد دخل المركز العام الثالث منذ بدء تشغيله. ويتكون من ثلاثة اختصاصيين دوليين: المدير ومستشار إقليمي معني بالديمقراطية وموظف حقوق إنسان أُرسلوا إلى ياوندي في عام ٢٠٠٢، وقد انضم إلى المركز موظف حقوق إنسان دولي إضافي في الفترة من آذار/مارس إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ من أجل تنفيذ الأنشطة التي يمولها مكتب برنامج الأمم المتحدة الانمائي في جمهورية الكونغو. ويقوم ثلاثة موظفين محليين من بينهم موثق بمساعدة الموظفين الدوليين.

٦ - ويقدم الدعم إلى أنشطة المركز من خلال ميزانية الأمم المتحدة العادية. ومع ذلك، بدأ المركز في عام ٢٠٠٢ عملية جمع موارد من خارج الميزانية لزيادة مشاريعه وأنشطته في إطار النداء السنوي لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان لجمع الأموال.

باء - هيكل المركز

٧ - تقدم مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان المساعدة الكاملة للتشغيل السليم للمركز للوفاء بولاياته. وعلاوة على ذلك، طُلب إلى المركز أن يمثل المفوضية في عدة مناسبات رئيسية. ومنذ نيسان/أبريل ٢٠٠٣، ساعد المركز اللجنة المشتركة بين الكاميرون ونيجيريا المنشأة لإيجاد سبل سلمية لتنفيذ أحكام محكمة العدل الدولية بشأن النزاع البري والبحري بين البلدين خلال دوراته المعقودة في ياوندي.

٨ - وبالإضافة إلى ذلك، قام مدير المركز بتمثيل المفوض السامي لحقوق الإنسان في مؤتمر المنشآت الحكومية المعنية بحقوق الإنسان في المنطقة الفرانكفونية الذي عقد في برازافيل في نيسان/أبريل ٢٠٠٣ والذي نظمته المنظمة الدولية للفرانكفونية. وقد شكل هذا المؤتمر فرصة بالنسبة للمركز لتوجيه انتباه المشاركين إلى مسؤولية الدول لتولي القيام بالتزاماتها الدولية ازاء حقوق الإنسان. وقد عمل المؤتمر على تمكين إقامة شبكة من المنشآت الحكومية المعنية بحقوق الإنسان في المنطقة الفرانكفونية.

٩ - بناء على طلب من المفوضية، ساهم المركز في تنظيم حلقتين دراسيتين. حلقة دراسية لجماعات الأقزام عقدت في ياوندي وسانغميليما ميكاس، الكاميرون في الفترة من ١٣ إلى ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢. وعُقدت متابعة للحلقة الدراسية حول موضوع ''حقوق الأقليات والشعوب الأصلية'' في الكاميرون في الفترة من ٢٥ إلى ٢٨ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٣، في إطار برنامج التثقيف بحقوق الإنسان. وجاء المشاركون من المجتمع المدني ومجتمعات الأقزام وجماعات الشعوب الأصلية في الكاميرون. وعلاوة على ذلك، نظّم المركز، بالتعاون مع وحدة مناهضة التمييز التابعة للمفوضية في جنيف، حلقة دراسية عن دور المجتمع المدني في تنفيذ إعلان ديربان وبرنامج العمل في الفترة من ١٢ إلى ١٤ تموز/يوليه ٢٠٠٤ في ياوندي.

١٠ - وفي إطارمشروع المساعدة المشتركة للمجتمعات المحلية التابع للمفوضية وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي، أعطى المركز منحا مالية قدر كل منها ٠٠٠ ٥ دولار من دولارات الولايات المتحدة إلى ثلاث منظمات غير حكومية كاميرونية عاملة في مجال الدعوة في مجال حقوق الإنسان والسلام. وهي رابطة مبورورو للتنمية الاجتماعية والثقافية التي تعمل في محافظة شمال غرب الكاميرون ومركز الدعوة في مجال حقوق الإنسان والسلام الذي مقره

بامندا في الكاميرون والاتحاد الوطني لرابطات ومؤسسات المعاقين في الكاميرون ومقره في ياوندي.

جيم – تعزيز وحدة التوثيق

١١ – أُنشئت وحدة التوثيق في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١. وتنشر الوحدة نشرة المركز الفصلية، نشرة حقوق الإنسان والديمقراطية وتوزعها. وقد نشرت حتى الآن ١٢ إصدارة. ويصدر المركز أيضا إصدارات أخرى من بينها التقارير الدورية والنشرات الفصلية ومواد التدريب.

١٢ – وتقدم وحدة التوثيق خدمات إلى أكثر من ١ ٥٠٠ زائر في السنة. وتستخدمها بصورة رئيسية وسائط الإعلام وطلاب الجامعات والباحثون والجمهور العام في المنطقة دون الإقليمية وما حولها. وتكفل وحدة التوثيق أيضا نشر وتوزيع مواد حقوق الإنسان ذات الصلة الواردة من المفوضية والمصادر الموثوق بها الأخرى في المنطقة. وبالنظر إلى حاجة الجمهور المتنامية إلى الوصول إلى مصادر التوثيق، شرع المركز في قاعدة بيانات لحقوق الانسان وبدأ في وضع دراسات قطرية موجزة في مجال حقوق الإنسان والديمقراطية في وسط أفريقيا. وتستفيد بعثات حفظ السلام وكيانات الأمم المتحدة الأخرى من خبرة وحدة التوثيق. وعلى سبيل المثال، في إطار التعاون مع مكتب الأمم المتحدة لبناء السلام في بانغي (مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى) أرسل الممثل الخاص للأمين العام مساعدا في مجال حقوق الإنسان إلى المركز ليتلقى تدريبا عن أساليب التوثيق.

١٣ – وقد دشن المركز موقعه الشبكي (www.un.cm/rights) ويعمل حاليا بصورة كاملة. وأُنشيء مشروع توعية عن طريق استخدام الفيديو بشأن مسائل حقوق الإنسان والديمقراطية في حزيران/يونيه ٢٠٠٣.

١٤ – وأقامت وحدة التوثيق شراكات مع مؤسسات أفريقية ودولية مختلفة مثل المركز الدانمركي لحقوق الإنسان والمعهد الدولي لحقوق الإنسان في ستراسبورغ، فرنسا لتيسير تبادل المعلومات وتطوير القدرات. وفي هذا الصدد، منح المركز زمالات للتوثيق في مجال حقوق الإنسان واستفاد منها. واستفادت وحدة التوثيق أيضا من المنشورات المقدمة من المركز الدولي لإعادة التأهيل والبحوث لضحايا التعذيب.

ثالثا – الشركاء

ألف – التعاون مع الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والاتحاد الأفريقي

١٥ – وفقا لمذكرة التفاهم الموقعة في تموز/يوليه ٢٠٠٢ بين المفوض السامي لحقوق الإنسان والأمين العام للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، يقدم المركز المشورة والمساعدة التقنية إلى أمانة الجماعة الاقتصادية بغرض تعزيز قدراتها التحليلية وتقوية عمل آلية الانذار المبكر لوسط أفريقيا. وتهدف الآلية إلى تعزيز القدرات الإقليمية لمنع نشوب النزاعات. وبناء على دعوة مقدمة من الجماعة الاقتصادية، في ٢٠٠٣، شارك المركز في البعثة التحضيرية الموفدة إلى بريتوريا لتحديد الاحتياجات التقنية لانشاء آلية إنذار مبكر وإقامة الموقع الشبكي للجماعة الاقتصادية.

١٦ – وتمشيا مع مذكرة التفاهم لعام ٢٠٠٢، وبناء على دعوة من الأمين العام للجماعة الاقتصادية، قام المركز بتمثيل المفوضية في القمة الحادية عشرة لرؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية التي عقدت في ٢٦ و ٢٧ كانون الثاني/يناير في برازافيل. ويواصل المركز إشراك أمانة الجماعة الاقتصادية في جميع أنشطته دون الإقليمية. وقد ساهم المركز، من خلال مشروعه الخاص ببناء قدرات المجتمع المدني، في الشراكة الناشئة بين الجماعة الاقتصادية ومنظمات المجتمع المدني في المنطقة دون الإقليمية.

١٧ – وخلال القمة، تم استعراض التعاون بين الجماعة الاقتصادية والأمم المتحدة. ودعا المشاركون إلى حضور أقوى للأمم المتحدة في المنطقة دون الإقليمية. وتواصل هذا الحوار أثناء الاجتماع العادي الحادي والعشرين للجنة الأمم المتحدة الدائمة المعنية بالسلام والأمن في وسط أفريقيا الذي عقد في مالابو في الفترة من ٢١ إلى ٢٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٤. وبالرغم من أن المركز لم يشارك، فإن ذلك المنتدى، الذي نظمته إدارة الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح، يظل أداة مفيدة للتشاور بشأن المسائل المتعلقة بالسلام والأمن في المنطقة دون الإقليمية.

١٨ – وشارك المركز في مؤتمري قمة الاتحاد الأفريقي في موزامبيق وأديس أبابا في عامي ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤. وخلال هاتين القمتين، أجرى تفاعل مفيد مع أعضاء اللجنة الدائمة. ووجّه البيانان الختاميان للقمتين وإعلانيهما الانتباه إلى التطورات الإيجابية التي حدثت في، من بين أشياء أخرى، أنشطة منطقة الأمم المتحدة بصفة عامة والمركز بصفة خاصة، ورحبوا بها.

باء – التعاون مع وكالات الأمم المتحدة

١٩ – بنى المركز شراكات قوية مع وكالات الأمم المتحدة في الكاميرون وفي المنطقة دون الإقليمية، بما في ذلك اللجنة الاقتصادية لأفريقيا – وسط أفريقيا.

٢٠ – ويشارك المركز كثيرا في عمل الفريق القطري للأمم المتحدة في الكاميرون. وقد اغتنم هذه الفرصة لإلقاء الضوء على مسائل تعميم مراعاة حقوق الإنسان. ونتيجة للتفاعل المثمر مع وكالات الأمم المتحدة الممثّلة في الكاميرون، تم الآن تعيين جهات اتصال لحقوق الإنسان داخل المكاتب القطرية لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي وصندوق الأمم المتحدة للطفولة ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ومنظمة العمل الدولية وصندوق الأمم المتحدة للسكان واللجنة الاقتصادية لأفريقيا – وسط أفريقيا ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. وتجري حاليا عمليات تبادل مستمرة للخبرات بين جهات الاتصال هذه وفيما بينها.

٢١ – زار فريق مشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي بقيادة السيد ابراهيم فال، الممثل الخاص للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى، المركز في نيسان/أبريل ٢٠٠٣ وتبادل الآراء بشأن الكيفية التي يمكن أن يساعد بها المركز الممثل الخاص والمبعوث الخاص للاتحاد الأفريقي للتحضير للمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى. ومتابعة لهذا الاجتماع، شارك المركز في منتدى السياسات المتصلة بالسلام والأمن وشؤون الحكم في منطقة البحيرات الكبرى الذي نظمته أكاديمية السلام الدولية. كما قام المركز بتيسير تنظيم حلقة عمل بشأن إدماج حقوق الإنسان في عملية المؤتمر الدولي المعني بالسلام والأمن والديمقراطية والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى، الذي عُقد في ياوندي في الفترة من ١٧ إلى ١٩ أيار/مايو ٢٠٠٤.

٢٢ – وجرى الاعداد للحلقة الدراسية دون الإقليمية بشأن التعاون المدني العسكري أثناء عمليات التحول إلى الديمقراطية، التي نظمت بالتعاون مع فريق التنسيق التابع للأمم المتحدة ومكتب الممثل الخاص للأمين العام في بوروندي والمفوضية، في بوجامبورا في الفترة من ٦ إلى ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤. وأصحاب المصلحة الأساسيون الآخرون الممثلون في حلقة العمل هم: الأمين العام للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا ومكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى وعملية الأمم المتحدة في بوروندي ومكتب المفوضية في نيويورك والمركز.

رابعا – الأنشطة التي اضطلع بها المركز في الفترة من تموز/يوليه ٢٠٠١ إلى تموز/يوليه ٢٠٠٤

ألف – أنشطة حقوق الإنسان

١ – التدريب

التدريب الممول في إطار الميزانية العادية

٢٣ – وفقا للأنشطة المتوقعة حسبما وردت في التقرير السابق (A/56/36/Add.1)، نظم المركز برامج التدريب ذات الطابع دون الإقليمي التالية:

(أ) حلقة عمل عن وضع خطط عمل وطنية في مجال حقوق الإنسان في وسط أفريقيا في الفترة من ١٨ إلى ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ في ياوندي. وتمت متابعة وضع خطط عمل وطنية في مجال حقوق الإنسان في إطار يوم حقوق الإنسان ٢٠٠٣، مع اللجنة الوطنية المعنية بحقوق الإنسان والحريات التابعة للكاميرون واللجنة الجديدة المعنية بحقوق الإنسان في الكونغو؛

(ب) خلال تدشين المفوض السامي لحقوق الإنسان الرسمي للمركز، تم تنظيم مؤتمر دون إقليمي بشأن تقديم تقارير حقوق الإنسان إلى وزراء العدل وحقوق الإنسان ورؤساء المحاكم العليا في وسط أفريقيا في ياوندي في يومي ١٣ و ١٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٢. ومتابعة للمؤتمر، قدمت بعض الدول تقارير إلى هيئات الرصد المنشأة بموجب معاهدات والاتفاقيات المصدقة الهامة. ونظّم المركز أيضا حلقة عمل لوزارة شؤون المرأة في الكاميرون في ٢٢ تموز/يوليه ٢٠٠٤ عن ”تقديم التقارير إلى اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة“؛

(ج) وبالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الانمائي – الكونغو، أجري برنامج تدريب عن تقديم التقارير إلى الهيئات المنشأة بموجب معاهدات وخطط العمل الوطنية في مجال حقوق الإنسان وآليات حقوق الإنسان في برازافيل في الفترة من ١٦ إلى ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، بمشاركين من الخدمة المدنية والمنظمات غير الحكومية. وطلب المشاركون في البرنامج إلى الحكومات إنشاء لجان وطنية لحقوق الإنسان والتصديق على جميع المعاهدات الهامة المتعلقة بحقوق الإنسان. وأُنشئت اللجنة في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣؛

(د) وتم تنظيم حلقة عمل عن العدالة العسكرية في وسط أفريقيا في الفترة من ١٣ إلى ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣ في ليبرفيل لـ ٢٢ قاض عسكري وأعضاء النيابة العامة من الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا. وفي نهاية حلقة العمل، اعتمد

المشاركون إعلان ليبرفيل الذي طلبوا فيه إلى الحكومات التي لم تقم بذلك أن تصادق على مختلف الصكوك الدولية والإقليمية المختلفة لحقوق الإنسان وأن تدرج أحكامها في التشريعات الوطنية؛

(هـ) ونظم المركز، بالتعاون مع المكتب دون الإقليمي لليونسكو في وسط أفريقيا ومساهمة شركاء آخرين مثل برنامج الأمم المتحدة الانمائي - برازافيل ووكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة، حلقة عمل عن ''وسائط الإعلام وحقوق الانسان والديمقراطية في وسط أفريقيا'' في مالابو في الفترة من ٢٠ إلى ٢٢ أيار/مايو ٢٠٠٣ لـ ٢٥ اختصاصي من اختصاصيي وسائط الإعلام الخاصة والعامة. وهدفت حلقة العمل إلى توعية الشخصيات الرائدة في وسائط الإعلام لتمكينها من الدعوة إلى ترويج حقوق الإنسان في المنطقة دون الإقليمية وحمايتها. وقد أخذ المشاركون من جميع بلدان الجماعة الاقتصادية الأحد عشر. وفي ختام حلقة العمل، اعتمد المشاركون مدونة قواعد سلوك مشتركة لوسائط الاعلام في وسط أفريقيا. ومتابعة لهذا الجهد، يقوم المركز حاليا بنشر وثائق مرجعية لوسائط الاعلام في وسط أفريقيا.

التدريب الممول من اشتراكات طوعية

٢٤ - قامت شراكات مع المنظمات غير الحكومية المحلية ودون الإقليمية. ففي حزيران/يونيه ٢٠٠٣، وفي إطار المشروع المشترك بين مفوضية حقوق الإنسان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وهو المشروع الذي يهدف إلى تعزيز قدرة المجتمع المدني في جمهورية الكونغو، وقدم المركز التدريب لـ ٣٠٠ عضو من أعضاء المنظمات غير الحكومية في برازافيل وكان هذا المشروع يتعلق ببناء قدرات المجتمع المدني في الكونغو. وشارك فيه ١٥٠ طالبا من جامعة ماريين نغوابي و ١٥٠ عضوا من أعضاء المنظمات غير الحكومية. وكانت المحصلة تحسنا ملموسا في معارف المشاركين فيما يتعلق بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. وفوق ذلك، استهل المركز، في إطار الاتفاق الموقّع عام ٢٠٠٢ بين مفوضية حقوق الإنسان وحكومة فرنسا، مشروعا يهدف إلى تعزيز قدرة منظمات المجتمع المدني في منطقة وسط آسيا في مجال حقوق الإنسان والديمقراطية خلال الفترة بين عامي ٢٠٠٢ و ٢٠٠٥. وقد بدأ المركز في تنفيذ هذا المشروع في تموز/يوليه ٢٠٠٢، وسيواصل العمل فيه حتى تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥. وقد نُفذ العديد من الأنشطة، مثل تنظيم حلقات دراسية، ومتابعة التوصيات والإعلانات التي اعتُمدت في الحلقات الدراسية السابقة، وإثراء المواد الموجودة في وحدة التوثيق، وتخصيص أموال إضافية لبرنامج التدريب الداخلي في المركز وللمنح التي تقدم

إلى مؤسسات البحوث ولاتحادات المنظمات غير الحكومية. وفي إطار هذا المشروع، عُقدت الحلقات الدراسية التالية:

(أ) حلقة عمل حول دور المجتمع المدني في تعزيز وحماية حقوق الفئات الضعيفة في أنجمينا في الفترة من ٢٢ إلى ٢٤ تموز/يوليه ٢٠٠٣. وشارك في هذه الحلقة نحو ٤٥ ممثلا لمنظمات المجتمع المدني العاملة في مجال تعزيز وحماية حقوق النساء، والأطفال، والأقليات، واللاجئين، والمعوقين. وتمت في هذه الحلقة الموافقة على خطة عمل وعلى إعلان انجمينا؛

(ب) حلقة دراسية لي ليبرفيل حول أساليب كسب التأييد للمجتمع المدني في أفريقيا الوسطى في الفترة من ١-٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣. وكان الهدف من هذه الحلقة الدراسية هو تعزيز مهارات قادة المجتمع المدني على مناصرة حقوق الإنسان وتنظيم حملات بشأنها وكسب التأييد لها. وشارك في هذه الحلقة ٤٥ شخصا من قادة المنظمات غير الحكومية، ومن الموظفين المدنيين، وزعماء نقابات العمال، ينتمون إلى ١٠ بلدان. وقد أُقرت في الحلقة خطة عمل وإعلان، مع تشكيل لجنة متابعة لرصد تنفيذ نتائج الاجتماع؛

(ج) حلقة عمل حول المجتمع المدني وحقوق الإنسان وسيادة القانون في مدينة كريبي بالكاميرون في الفترة من ٢-٤ شباط/فبراير ٢٠٠٤، شارك فيها ٣٢ شخصا يمثلون الحكومات والمؤسسات الوطنية، والقضاة العسكريين، ومنظمات المجتمع المدني. كما شارك في الاجتماع بصورة نشطة بعثة قوية من الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، ومن منظمات الأمم المتحدة أيضا، مثل منظمة العمل الدولية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وكان الهدف من الحلقة الدراسية هو توعية المشاركين بعدم إمكانية تجزئة حقوق الإنسان إن هذه الحقوق كلها مترابطة ببعض، وتوعيتهم بالروابط التي لا تنفصم بين تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها من ناحية، وتوطيد سيادة القانون من ناحية أخرى. كما أتاحت حلقة العمل الفرصة للتأكيد على الدور المحوري للسلطة القضائية في دعم احترام سيادة القانون. وتمت الموافقة في هذه الحلقة على خطة عمل لمدة سنتين، ومدونة سلوك للمجتمع المدني، واستراتيجيات تهدف إلى زيادة المشاركة الحرة والكاملة للمواطنين في العملية السياسية؛

(د) حلقة عمل حول حقوق المرأة، والتشريعات الوطنية في أفريقيا الوسطى، عُقدت في مدينة كيغالي في الفترة من ١٧-١٩ آذار/مارس ٢٠٠٤، بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، شارك فيها ٤٤ شخصا. وكانت الحلقة بمثابة منتدى لتبادل وجهات النظر بشأن التجارب القطرية في هذا الموضوع، وأفضل الممارسات لتشجيع الحكومات على إدراج أحكام الصكوك الدولية المتعلقة بحقوق المرأة في تشريعاتها الوطنية.

وتم في هذه الحلقة اعتماد إعلان وخطة عمل كيغالي، بالإضافة إلى عدة توصيات تهدف إلى تشجيع الحكومات الوطنية على كفالة المساواة التامة بين الرجل والمرأة. كما شُكلت لجنة متابعة بغرض ضمان تنفيذ توصيات كيغالي؛

(هـ) نظَّم المركز حلقة عمل تدريبية أخرى في برازافيل، يومي ٢٩ و ٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٤، حول الصحفيات وحقوق الإنسان وسيادة القانون، شارك فيها ٢٢ شخصا. وكمتابعة للحلقة الدراسية التي عُقدت في مالابو في أيار/مايو ٢٠٠٣ حول وسائل الإعلام وحقوق الإنسان والديمقراطية في أفريقيا الوسطى، كان الهدف من الحلقة الدراسية في برازافيل هو تقديم المساعدة إلى الصحفيات المهتمات بتعلُّم طرق ووسائل إدماج القضايا المتعلقة بحقوق الإنسان والديمقراطية في عملهن، ضمانا لتغطية قضايا حقوق الإنسان بصورة أفضل والإشارة إلى الصكوك الدولية والإقليمية المتعلقة بحقوق الإنسان، من أجل المساهمة في تعزيز حقوق الإنسان في هذه المنطقة دون الإقليمية. وفي نهاية المداولات بين المشاركين، قاموا بإنشاء شبكة دون إقليمية من الصحفيات والمهتمات بقضايا حقوق الإنسان. وحُددت نقاط اتصال وطنية، وشُكلت وحدات مؤقتة دون إقليمية لتكفل التنسيق بين نقاط الاتصال. كما وافق المشاركون على مشروع مدونة سلوك للصحفيات، وعلى عدة استراتيجيات للنهوض بعملهن في تعزيز حقوق الإنسان في هذه المنطقة دون الإقليمية؛

(و) حلقة دراسية تدريبية حول دور المجتمع المدني في تنفيذ إعلان وبرنامج عمل ديربان، نُظمت في ياوندي في الفترة من ١٢-١٤ تموز/يوليه ٢٠٠٤، حضرها ٣٩ مشاركا. وكان الهدف من الحلقة هو توعية المشاركين بما تنطوي عليه جميع الممارسات العنصرية، والتمييز العنصري، وكراهية الأجانب، والتعصب، من أخطار على السلام، وتوعيتهم بضرورة تنفيذ إعلان وبرنامج عمل ديربان. وفي نهاية الحقة، اعتمد المشاركون عددا من الوثائق الأساسية مثل إعلان ياوندي بشأن دور المجتمع المدني في تنفيذ إعلان وبرنامج عمل ديربان، وعلى استراتيجية وخطة عمل دون إقليمية، وخطة عمل شباب أفريقيا الوسطى المتعلقة بإعلان وبرنامج عمل ديربان. وشكَّل المشاركون لجنة متابعة برئاسة الكاميرون، وعضوية جمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، ورواندا، وغابون.

٢ - الخدمات الاستشارية والتعاون التقني

٢٥ - يواصل المركز توفير التعاون التقني للحكومات والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات الوطنية عندما يُطلب إليه ذلك. وقد استفادت المؤسسات الوطنية الحالية لحقوق الإنسان من هذه المساعدة بالفعل، كما حدث في الكاميرون، مثلا. أما المؤسسات التي ما زالت تمر

بعملية التشكيل الرسمي – كتلك الموجودة في جمهورية الكونغو وغينيا الاستوائية – فقد طلبت أيضا الحصول على مساعدة المركز.

٢٦ – نُفذ بالفعل عددا كبيرا من مشروعات التعاون التقني الموجهة نحو المنظمات غير الحكومية والمؤسسات الوطنية، عن طريق التعاون بين المركز ومكاتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في هذه المنطقة دون الإقليمية. وفي آذار/مارس ٢٠٠٣، نفذ المركز دورتين تدريبيتين لأعضاء مكتب المساعدة القانونية الذي أنشأه مشروع العدالة وحقوق الإنسان التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وحضر هاتين الدورتين ٤٤ عضوا من مكتب المساعدة القانونية، حيث جرى توعيتهم بمهمة مفوضية حقوق الإنسان، ومهمة المركز وأنشطته، وتوعيتهم بالآليات التقليدية وغير التقليدية لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها.

٢٧ – كما عُقد اجتماع عمل لمدة يومين في عام ٢٠٠٤ بمقر المركز في ياوندي مع منسق الأمم المتحدة المقيم في غينيا الاستوائية حول تصميم مشروعات التدريب على حقوق الإنسان التي ستنفذ خلال الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٦. وهذا البرنامج موجَّه نحو العديد من المجموعات الموجودة في مجتمع غينيا الاستوائية (أي إلى النساء، والصحفيات، والقوات المسلحة، والبرلمانيين، ومديري السجون، إلخ). وسوف يقوم المركز بتنفيذ هذا البرنامج، الذي يموله مكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في غينيا الاستوائية.

٣ – برنامج التدريب الداخلي

٢٨ – ينظم المركز برنامجا للتدريب مدته ثلاثة شهور لخريجي الجامعات، والناشطين في مجال حقوق الإنسان، وممثلي الحكومات، والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، ومنظمات المجتمع المدني العاملة في تعزيز حقوق الإنسان وسيادة القانون في المنطقة دون الإقليمية. وقد بدأ العمل في برنامج التدريب هذا في آخر عام ٢٠٠١.

٢٩ – تم تدريب ١٢ متدربا من تشاد، ورواندا، وغابون، والكاميرون، والكونغو في عامي ٢٠٠١ و ٢٠٠٢. وفي الفترة من ٢٠٠٣ إلى ٢٠٠٤، تم تدريب ٢٤ متدربا من بوروندي، وتشاد، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، ورواندا، وسان تومي وبرينسيبي، وغابون، وغينيا الاستوائية، والكاميرون، والكونغو، وموظف من مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى.

٤ - دعم مؤسسات البحوث والتدريب في مجال حقوق الإنسان

٣٠ - في إطار المشروع المشترك بين مفوضية حقوق الإنسان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرازافيل، وفَّر المركز التدريب لـ ١٥٠ محاضرا وطالبا من جامعة ماريين نغوابي في برازافيل في حزيران/يونيه من عام ٢٠٠٣.

٣١ - وهناك أيضا مؤسستان للتعليم العالي في مجال حقوق الإنسان، هما: رابطة تعزيز حقوق الإنسان في منطقة وسط أفريقيا، ومقرها ياوندي، وكلية القانون في جامعة ماريين نغوابي، وقع عليهما الاختيار للاستفادة من منحة قدرها ٠٠٠ ٣ دولار من أجل دعم تدريس صكوك وقضايا حقوق الإنسان. وقد قدمت هذا المبلغ بمقتضى الشراكة بين مفوضية حقوق الإنسان وحكومة فرنسا.

٥ - التثقيف في مجال حقوق الإنسان

٣٢ - في إطار عقد الأمم المتحدة للتثقيف في مجال حقوق الإنسان، ١٩٩٥-٢٠٠٤، تم وضع مشروع لإثارة الوعي تحت عنوان ''التقدم والتحديات في مجال حقوق الإنسان''. ويعتمد المشروع على عرض شرائط فيديو عن قضايا حقوق الإنسان والديمقراطية، والتعريف بالأبحاث والمناظرات على الإنترنت. وقد بدأ العمل في هذا المشروع رسميا في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣. وفي الفترة الواقعة بين تشرين الأول/أكتوبر وكانون الأول/ديسمبر، قام المركز بتنفيذ برامج في الموضوعات التالية:

- حقوق الإنسان: التقدم والتحديات، ٢١-٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣؛
- حقوق الأقليات والشعوب الأصلية، ٢٥-٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣؛
- الديمقراطية في أفريقيا الوسطى، ١١-١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣.

والبرنامج موجَّه إلى عدة مجموعات، من بينها الطلبة، والباحثون، والعسكريون، والبرلمانيون، وقادة منظمات المجتمع المدني، والمحامون.

٣٣ - وفي عام ٢٠٠٣، بدأ المركز مشروعا تجريبيا في الكاميرون للمساعدة في إنشاء أندية لحقوق الإنسان في المدارس الثانوية، مع افتتاح أول ناد من هذا النوع في ثانوية ليسيه تسينغا (Lycee Tsinga) في ياوندي. وهناك نية لتكرار هذه التجربة في المنطقة دون الإقليمية بهدف خلق ثقافة حقوق الإنسان والديمقراطية في البيئة المدرسية.

باء – الأنشطة المتعلقة بالديمقراطية

١ – الجوانب العامة

٣٤ – دخل برنامج الديمقراطية في المركز حيز التنفيذ بوصول المستشار الإقليمي للديمقراطية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢. ويركز برنامج الديمقراطية أساسا على تشجيع وتدعيم الديمقراطية وسيادة القانون كوسيلة لتلافي الصراع في وسط أفريقيا.

٣٥ – أقام المركز شراكات مع الجامعات، ومؤسسات البحوث، ومنظمات المجتمع المدني في منطقة وسط أفريقيا، كما يعمل في تعاون وثيق مع أمانة الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا ومع كيانات الأمم المتحدة في المنطقة دون الإقليمية. كما بدأت مؤسسات أخرى من خارج أفريقيا في التعاون مع المركز، مثل صندوق المنح الوطنية من أجل الديمقراطية، ومقره واشنطن العاصمة، واتحاد منظمات المجتمع المدني التي يجمعها منتدى الديمقراطية في أفريقيا، وأكاديمية السلام الدولية في نيويورك، ومركز دراسات السياسة في جوهانسبرغ بجنوب أفريقيا، ومعهد الانتخابات في جنوب أفريقيا.

٢ – منع الصراع

٣٦ – يواصل المركز مساعدته للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا في صياغة أوراق تقنية عن آلية الإنذار المبكر وتلافي الصراع والتكامل السياسي الإقليمي بين دول الجماعة. كما قدم المركز مساعدة تقنية إلى مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في أفريقيا في إعداد وتنظيم دورة تدريبية دون إقليمية على الأسلحة الصغيرة والخفيفة في وسط أفريقيا، وهي الحلقة التي عُقدت في ياوندي في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣.

٣٧ – في حزيران/يونيه ٢٠٠٣، طلبت أكاديمية السلام الدولية مؤسسة المعلم نيريري مقرها جمهورية تترايا المتحدة أن يتعاون المركز معهما في إعداد وتنظيم حلقة دراسية عن بناء السلام في منطقة البحيرات الكبرى. وعُقدت الحلقة الدراسية حول السلام والأمن والحكم في منطقة البحيرات الكبرى في مدينة دار السلام في المدة من ١٥-١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، وشارك في تنظيميها أكاديمية السلام الدولية، ومكتب الممثل الخاص للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى في كينيا، ومركز الحوار الأفريقي لإدارة الصراع وقضايا التنمية (جمهورية تترانيا المتحدة)، ومؤسسة المعلم نيريري، ومركز ياوندي، ومركز حل النزاع (جنوب أفريقيا). وحضر هذا الاجتماع ٦٠ من الدبلوماسيين، وكبار ضباط الجيش، والأكاديميين والعناصر الفاعلة في المجتمع المدني، جاء أغلبهم من منطقة البحيرات الكبرى. وكانت هذه الحلقة هي الرابعة في سلسلة حلقات دراسية لمعرفة الطرق التي تستطيع المنظمات الأفريقية دون الإقليمية أن تزيد بها قدرتها على إدارة الصراعات المحلية. وخرجت

هذه الحلقة بالشراكة بين أكاديمية السلام الدولية ومنظمة الوحدة الأفريقية والمنظمات دون الإقليمية العاملة على النهوض بقدراتها على إدارة الصراع وتعزيز آليات الأمن في أفريقيا.

٣٨ - ووضع المشاركون عددا من التوصيات في مجال السياسات لتخطيط طريق المستقبل أمام منظمات المجتمع المدني، والحكومات، والمنظمات الإقليمية والأجهزة الدولية في معالجة قضايا السلام والأمن في منطقة البحيرات الكبرى. وأكد المشاركون تحديدا على ضرورة كفالة النجاح للمؤتمر الدولي بشأن منطقة البحيرات الكبرى في معالجته للأسباب الجذرية للصراع في تلك المنطقة من المنظورين الإقليمي والمحلي، وإشراك المجتمع المدني والمجموعات النسائية في عمليات بناء السلام، ومنع الآثار غير المباشرة التي تنشأ من التجارة غير المشروعة في الأسلحة الصغيرة والخفيفة.

٣ - قضايا الانتخابات

الجوانب العامة

٣٩ - ساعد المركز الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا في تصميم الإطار التقني اللازم لتوعية الناخبين، ومراقبة الانتخابات، وفي الإعداد لقيام شبكة إقليمية من البرلمانيين. كما تم تحديد عدد من المشروعات التي تحظى باهتمام مشترك، لا سيما في مجال إعادة الاندماج في المجتمع وإقامة شبكة إقليمية من البرلمانيين.

٤٠ - بناء على دعوة رئيس لجنة الاتحاد الأفريقي، قدم المركز خبراء للدعم بمناسبة الاجتماع المشترك لاستثارة الأفكار بين الاتحاد الأفريقي والشخصيات البارزة بشأن بناء اتحاد أفريقي للقرن الحادي والعشرين، وهو الاجتماع الذي عُقد في أديس أبابا في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣.

٤١ - وعلى المستوى القطري، تم تنظيم مشاورات كل منها لمدة يومين في ياوندي في حزيران/يونيه ٢٠٠٢ مع المرصد القومي للانتخابات في الكاميرون بالتعاون مع المنسق المقيم للأمم المتحدة. وفي جمهورية أفريقيا الوسطى، ساعد المركز مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى أثناء الحوار الوطني الذي دار فيه. وفي هذا الصدد، عقدت مشاورات في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣ بين المركز ومكتب الممثل الخاص للأمين العام.

٤٢ - وشارك المركز في الاجتماع الرابع لمنتدى الديمقراطية في أفريقيا في مدينة ديربان بجنوب أفريقيا في نيسان/أبريل ٢٠٠٣. وحضر المستشار الإقليمي للديمقراطية - ممثلا للمركز — حلقة العمل الخاصة بمنظمات المجتمع المدني في منطقة وسط أفريقيا. وقدم عرضا

للمركز وأنشطته في مجال حقوق الإنسان وسيادة القانون. وأعرب العديد من منظمات المجتمع المدني من المنطقة دون الإقليمية عن اهتمامهم بالعمل مع المركز. وكان هناك أيضا تبادل إيجابي لوجهات النظر حول التعاون والتمويل المحتملين مع كبار المسؤولين في المركز القومي للديمقراطية، الذي يقوم بدور الأمانة لمنتدى الديمقراطية في أفريقيا، ومع غيرهم من الشركاء المحتملين والجهات المانحة المحتملة.

الترويج للديمقراطية والانتخابات الوطنية: نموذج الكاميرون

٤٣ - عمل المركز في تعاون وثيق مع المنظمة غير الحكومية ''الحركة الدولية للشباب من أجل أفريقيا''، ومقرها ياوندي، والتي أعدت دليلا للتدريب على التوعية بالعمليات الانتخابية. وطلبت هذه المنظمة غير الحكومية مساعدة تقنية من المركز في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣ من أجل إعداد الاستبيان ووضع اللمسات الأخيرة في كتيب عن الانتخابات.

٤٤ - وبناء على طلب مركز حقوق الإنسان والدعوة إلى السلام، ومقره بامندا بالكاميرون، عقد المركز حلقة عمل تدريبية يومي ١٩ و ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٤ حول النهج القائم على الحقوق لكسب التأييد والدعوة لقضايا حقوق الإنسان والديمقراطية. واشترك في هذا التدريب ٣٤ شخصا يمثلون المنظمات غير الحكومية لحقوق الإنسان والمنظمات الإعلامية في منطقة بامندا. وعقدت حلقة العمل هذه جلسات عامة وأفرقة عاملة. وأعطيت لكل فريق عامل مشكلة من مشكلات حقوق الإنسان لكي يعالجها باستخدام المادة التي يقدمها المدرب. وفي تقييمهم لحلقة العمل، أعرب المشاركون عن تقديرهم لمضمون ومنهجية برنامج اليومين، وطلبوا إلى المركز تنظيم عمليات تدريب مماثلة في المقاطعة الشمالية الغربية. كما قُدمت إلى المركز طلبات خاصة ليقوم بعمليات نشر على نطاق واسع للمعلومات والوثائق عن صكوك حقوق الإنسان، وأن يشرك أفراد القوات المسلحة مستقبلا في الحلقات الدراسية التي ستعقد في المقاطعة الشمالية الغربية.

٤٥ - وبالإضافة إلى ذلك، وبناء على طلب شباب الأمم المتحدة المتطوعين لحقوق الإنسان، عقد المركز حلقة عمل تدريبية في ياوندي يومي ١٠ و ١١ حزيران/يونيه ٢٠٠٤ حول النهج القائم على الحقوق. وقد نظمت حلقة العمل هذه في خمس وحدات: الصكوك الدولية لحقوق الإنسان المتعلقة بالديمقراطية وسيادة القانون؛ والعلاقة بين حقوق الإنسان والديمقراطية؛ والديمقراطية وحقوق الإنسان وثقافة السلام؛ والحق في الديمقراطية؛ ومؤشرات الأمم المتحدة لانتخابات حرة وعادلة وموثوق بها؛ ومراقبة العملية الانتخابية؛ الوساطة في نزاعات ما بعد الانتخابات.

خامسا – الاستنتاج

٤٦ – إن وجود المركز دون الإقليمي لحقوق الإنسان والديمقراطية في أفريقيا الوسطى قد ساهم في زيادة الإدراك للحاجة إلى دعم وتشجيع مبادئ حقوق الإنسان والديمقراطية من جانب العديد من أصحاب الشأن في المنطقة دون الإقليمية. وأقيمت شبكات من منظمات المجتمع المدني والعاملين في وسائل الإعلام بغرض الترويج لحقوق الإنسان وسيادة القانون.

٤٧ – ونظرا للعدد المتزايد من الطلبات المقدمة إلى المركز للحصول على مساعدات تقنية، فلا بد من النظر في تعزيز هيكل المركز وتخصيص أموال إضافية له حتى يستطيع الاستجابة لهذه الطلبات بصورة إيجابية وفعالة.